الرد بالوثائق على اتهامات باطلة وغير موثّقة تثبت ضحالة معرفة الوزير بالأمور التي تجري، وبالتأثير السلبي عليه لمن هم من حوله.

بقلم د. ندى عويجان – 28 آب 2020

أتحفنا وزير التربية في مقابلات موثّقة متعددة باتّهامات باطلة، تشير الى تقصير المركز التربويّ في خدمة الطالب والمعلّم والأهل والتربية، مدّعياً أن قراراته العشوائيّة الكيديّة غير المبنيّة على الوقائع الموثّقة "هي لمصلحة الطلاب والأهل"، وفي توقيت قاتل على أبواب السنة الدراسيّة التي يصرّ بادعاء أن الوزارة جاهزة لها، رغم التحضيرات المحدودة والأوضاع الراهنة واعتراض كل الخبرات والجهات المعنيّة.

ركّز اتهامه على نقطتين، تشكلان جزءاً يسيراً من تحضيرات المركز التربويّ الكبيرة المطلوبة للبدء بسنة دراسيّة جديدة بشكل مدمج وإلكتروني، ناسياً التحضيرات المتوجّبة على الوزارة لهذا الغرض. وهي تحضيرات لم تقم بها الوزارة بعهده إلا بشكل سطحيّ، فيما حاول المركز التربويّ سد الثّغرات والتقصير ووضع رؤية واستراتيجيّة متكاملة العناصر، لا بل بناء جميع عناصرها برغم عرقلة معالي الوزير وتردده وعدم معرفته وحصاره على المركز.

الاتهامات الاساسيّة التي سمعها اللبنانيون من وزيرهم، والتي برّر بها مخالفته للقانون وإصدار قراره الشهير، والتي يقع ضمن "العقوبة المقنّعة"، هي عدم قيام المركز التربويّ بواجبه في تقصير المناهج وفي توفير الكتاب المدرسيّ الإلكتروني بشكل pdf . ولكن في الوقائع الموثّقة ماذا حصل؟

<u>الموضوع الأوّل : تقصير المناهج (مع الإشارة أن المركز هو صاحب هذا التوجّه)</u>

بغض النظر عن الكتب التي أرسلناها لعرض رؤيتنا وخططنا حول العام الدراسي المقبل وطلب الاجتماع للتعاون وللتباحث، والتي لم تلقَ حى تاريخه تجاوباً،

1- قام المركز بمراسلة المدير العام للتربية بتاريخ 8 حزيران 2020 لتسمية مندوبين من المديريّة العامّة للتربية ليشاركوا مع خبراء المركز والتفتيش التربوي والمدارس الخاصّة وروابط ونقابات المعلمين بالعمل على تقصير المنهج. ولكن دون جواب. (مرفق ربطا).

2- وبعد الاتصال الهاتفي الذي جرى مع المدير العام والذي أشار فيه الى طلب الوزير بالتريث،

3- أعدنا إرسال كتاب تذكير في 2 تموز 2020، ولكن دون جواب، (مرفق ربطا)

4- جرى اجتماع مع المدير العام في 13 تموز 2020 لهذا الغرض دون نتيجة،

5- ثم جرى اجتماع آخر مع المدير بحضور معالي الوزير ورئيس الجامعة اللبنانية والمدير العام للتعليم المهني في 22 تموز 2020 حيث أشرنا لهذا الموضوع أيضاً،

6- ليصلنا بعده في 22 تموز 2020 رد المدير العام (مؤرّخ 7 تموز) بأنه لن يستطيع إرسال المطلوب، بسبب طلب الوزير منه التريث. (مرفق ربطا)

7- وما يؤكّد أن معالي الوزير غير مدرك لمجريات الأمور، أنه أرسل الينا كتابا بتاريخ 3 آب 2020 يطلب منا التعديل المقترح للمناهج للعام الدراسي القادم، (مرفق ربطا). ألم يكن يعلم معاليه أنّه طلب من المدير العام التريّث في إرسال الأسماء؟

8- فأجبنا في اليوم التالي (4 آب) بأن المركز التربوي أمام طلبه التريّث بتسمية مندوبي الوزارة، تابع المركز عمله بمشاركة التفتيش التربوي والتعليم الخاص وروابط المعلّمين والنقابات، وأننا نأمل مشاركة مندوبي الوزارة قبل إصدار العمل المطلوب بالصيغة النهائيّة. (مرفق ربطا)

9- جرى اجتماع آخر مع المدير العام في 17 آب 2020 لهذا الغرض، حيث أكّد أنّه سيرسل الأسماء قريباً،

10- أعدنا إرسال كتاب تذكير جديد للمدير العام في 18 آب 2020، (مرفق ربطا)

11- وأخيراً، في 19 آب 2020 (وبعد الظهر) وصلنا بريد الكتروني من المدير العام (حتى ليس بريد رسمي)، بأسماء مندوبي المديريّة العامة للتربية. (مرفق ربطا)

12- فور استلامنا الأسماء، سارعت الأقسام الأكاديميّة لعقد الإجتماعات اللازمة في نهاية عطلة الأسبوع، وأجرينا معهم اجتماع عن بعد يوم الأحد في 23 آب لمتابعة التطورات.

برغم كل تأخير الوزارة، كان المركز يتابع عمله بالتعاون مع الاطراف المعنيّة، وانهى عملية مراجعة وتقصير المنهج. لكن إرساله رسمياً الى الوزير للمصادقة، كان يتطلب مشاركة خبراء المديريّة العامة للتربية. ويوم تبلغنا قرار الإعفاء في 24-25 آب كان مندوبو المديريّة يعملون مع خبراء المركز على مراجعة العمل الذي أنجزه خبراء المركز والجهات المتعاونة. فمن يكون قد عرقل عمل الطرف الآخر في تقصير المناهج؟ المركز أنجز المهمة أمام قرار الوزير بالتريث لأسباب لا نعرفها حتى الآن، ويأتي اليوم ليلبس ثياب الدفاع عن الطلاب والاهل؟!

الموضوع الثاني: الكتاب بصيغة ال pdf

1- بعد أن أجرى المركز التربويّ للبحوث والإنماء مناقصة "تلزيم إنتاج وطباعة وتوزيع سلاسل الكتاب المدرسي الوطني" لمرتين متتاليتين، دون أن تسفر هذه المناقصتين عن نتيجة إيجابية وذلك بسبب تدنّي سعر الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي. أرسلنا في حينه (في 30 تموز وفي 4 آب 2020)، المحاضر والتقارير ذات الصلة الى معالي وزير التربية والتعليم العالي لتقرير المناسب، مع الاقتراح إما بالعقد بالتراضي أو بدعم الحكومة لمستلزمات المواد الأوليّة (لزوم طباعة الكتاب المدرسي الوطني) ضمن ما سمّي بالسلّة الغذائيّة. (مرفق ربطا)

2- في 3 آب يطلب معالي الوزير تأمين نسخ pdf للكتاب المدرسي الوطني ل"توزيعه من خلال USB الى جميع المدارس والثانويات في لبنان".(مرفق ربطا)

3- في 4 آب أجبنا على كتابه، وأعلمناه أن المركز التربوي سيتخذ الإجراءات الضروريّة لمنع تحويل سلاسل الكتاب المدرسي الى سلعة تجاريّة ... يمكن أن تؤدّي الى سوء تصرّف بالمحتوى... وعليه سيودع معالي الوزير المحتوى كما يريد ... بعد أن يقوم بتحصينه قدر المستطاع. (مرفق ربطا)

4- وفي 21 آب، وبعيداً عن الإرتجال، وبعد دراسة جميع الاحتمالات، وتجربة الحلول التقنيّة اللازمة، أرسلنا الى معاليه كتاب حول اقتراح حلول، لتأمين سلاسل الكتاب المدرسي الوطني. قسمنّا الاقتراح الى ثلاثة أجزاء : الحلول الأساسية، الحلول الدّاعمة والحل الأنسب بحسب رأينا. تضمّنت هذه الحلول: الحل، إيجابيّته وسلبيّاته. يؤمّن الحل الأنسب، بحسب رأينا، إيصال محتوى الكتاب إلى الجميع من خلال تكافؤ التوزيع بين الكتاب الرقمي للذين تتوفّر عندهم الأنترنيت والتجهيزات اللّازمة، والورقي للذين لا تتوفّر عندهم الأنترنيت والتجهيزات اللّازمة، وذلك بأسرع وقت وبأقل كلفة ممكنة. (مرفق ربطا)

بين الكتابين الأخيرين، عمل خبراء من المركز التربوي ومن الجامعات اللبنانية على تصميم تطبيق لكافة الاجهزة يمكن مشاهدة الكتاب من خلالها وتنزيله، ولكن بشكل آمن لا يسمح باعادة نشره او بيعه دون إذن صاحب الحقوق المحفوظة. وكان من المفترض إنجاز هذا العمل في أقل من شهر ليكون جاهزا قبل بدء العام الدراسي، وربطه بمنصة التعلّم الرقمي وبقاعدة البيانات المحدّثة لكافة طلاب ومعلمي وإداريّي المدارس الرسميّة والخاصة في لبنان. فأين يكون التقصير الذي يستوجب إعفاء رئيسة المركز في هذا العمل المنهجي العلمي الذي يحافظ على حقوق الدولة اللبنانية عوض الإرتجال أو التردد الناجم عن قلة المعرفة والدّراية؟

إذا كنّا نهدف الى البدء بسنة دراسيّة جديدة تعتمد التعلّم المدمج أو التعلّم عن بعد كخيار جدّي بديل عن التعلّم التقليدي، فلا بد من تقديم محتوى رقميّ تفاعليّ يغطّي جميع المواد والصفوف، إضافة الى بيئة تعلميّة متكاملة لا تقتصر فقط على خطط لوجستيّة لكيفيّة عودة الطلاب الى المدارس (في حال سمحت جائحة كورونا بذلك). إن ما وفّرته الوزارة مثل تطبيق مايكروسوفت تيمز أو بضعة موارد رقميّة غير مطابقة للمنهج اللبناني، غير كاف لهذه المقاربة. إضافة الى ذلك، يجب مواكبة ودعم خطة جريئة وعصريّة ومدمجة لتدريب اكثر من 40 الف معلّم في التعليم الرسمي ومثلهم في التعليم الخاص، مع حملة تثقيفية للأهل والمتعلمين حول متطلّبات ومستلزمات وآليات تطبيق هذا النمط الجديد من التعليم. كل ذلك لم يكن وارداً في أية خطط في الوزارة وكان في صلب خطط المركز التربوي المعلنة والمرسلة الى الوزارة، والتي قد تكون استفزّت الوزير وفريقه.

أخيراً، إن تسطيح وتبسيط المسائل بهذه الطريقة وزجّ الطلاب والأهل والمعلّمين في أتون نمط جديد من التعليم، ورمي المسؤوليّة عليهم عوض تحمّلها مركزياً ووطنياً، وعوض تقديم رؤية متكاملة لكيفيّة التحوّل من التعليم التقليدي الى التعلّم الرقميّ، وتأمين المستلزمات الضروريّة لذلك، والطلب من المانحين بعدم التعامل وعدم تلبية أيّه مطالب أو تمويل أية مشاريع مع المركز، يقع في إطار السطحيّة بالتعاطي مع الأمور الجوهريّة والتجنّي على من يتحلّى بالمعرفة والمناقبيّة في العمل.

إن أردتم أن تهدموا أمّة فاقضوا على التربية فيها ... هل هذه هي المهمّة المنشودة ؟
"اللهمّ إني بلّغت"2